تمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا جنوب الصحراء : الواقع والتحديات

Women Empowerment for achieving Sustainable Development in Africa

د. سمر حسن الباجوري(*)

المستخلص:

يعد التمكين الإقتصادي للمرأة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل، فوفقاً لتقرير منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD لعام 2012، فإن الإناث يمارسن قرابة 66% من العمل في العالم وينتجن 50% من الغذاء؛ ومع ذلك لا يتعدى نصيبهن من الدخل 10% وحصتهن من الملكية 1%. مما يحتم على أي إستراتيجية تستهدف تحقيق التنمية المستدامة أو الحد من الفقر أو تحقيق الأمن الغذائي التركيز على تمكين المرأة الأفريقية بإعتبارها شريكاً أساسياً في عملية التنمية. ومن هنا تأتي أهمية هذه الورقة في تحليل وضع المرأة ومؤشرات تمكينها في إفريقيا وذلك بالتركيز على البعد الخاص بالتمكين الإقتصادي، وأهميته في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في القارة الأفريقية. وفي هذا الإطار تنقسم هذه الورقة إلى أربعة أجزاء: يتعلق الأول بمفهوم تمكين المرأة وأبعاده المختلفة بوجه عام، ومفهوم التمكين الإقتصادي للمرأة على وجه خاص، ثم الجزء الثاني ويعرض العلاقة بين تمكين المرأة وتحقيق التنمية المستدامة. فالثالث لاستعراض مؤشرات تمكين المرأة في إفريقيا وتحليل اتجاهاتها وأبعادها المختلفة، ثم عرض لأهم الجهود الأفريقية المبذولة لتحقيق هذا التمكين سواء على مستوى القارة أو على الـ ستوى الدول وسبل تعزيزه والتغلب على ما يواجهه من معوقات.

وقد خلصت هذه الورقة إلى أن المشكلة في إفريقيا ليست في حجم المشاركة الإقتصادية للمرأة حيث أن معدلات الإنتاج والتوظيف للإناث في إفريقيا مرتفعة نسبياً؛ ولكن تكمن المشكلة في عدم تحقيق الإناث لإمكاناتهن الكاملة، ومستويات الإنتاجية المطلوبة نتيجة المعوقات الإقتصادية، والتشريعية بصفة خاصة المتعلقة بالحصول على الأصول الإنتاجية، وكذلك عدم الاهتمام ببناء وتعزيز قدراتهن من خلال توفير فرص متساوية للحصول على التعليم والتدريب اللازم لرفع إنتاجيتهن.

الكلمات الدالة: تمكين المرأة، إفريقيا، التنمية المستدامة، التنمية الشاملة.

(*) مدرس اقتصاد - كلية الدراسات الأفريقية العليا- جامعة القاهرة ، عدد ٤٥، يناير ٢٠١٩ ص ١٠٩ - ١٤٠ .

Abstract:

Women Empowerment is considered as one of the millstones to achieve sustainable Development and Inclusive growth. According to a recent OECD report, although women occupied approximately 66% of the world jobs, and produced 50% of food, their income and proprieties shares doesn't exceed 10% and 1% respectively. That is why women empowerment should be an essential part of any strategy toward achieving sustainable development, poverty reduction and food security.

This paper aims to analyze the status of women empowerment in Africa with focusing on the economic dimension of empowerment, and its role in achieving economic growth in Africa. The paper is divided into four sections: the first is the definition and dimensions of women empowerment with a special focusing on the economic dimension. The second analyzes the relationship between women empowerment and sustainable development. Then, in the third and fourth sections, the paper analyzes the status of women empowerment in Africa and identifies the main efforts of empower African women and obstacles embedding this empowerment.

The paper conclude that, the problem in Africa is not the women economic participation rates, actually the production and employment of African women is relatively high, the real problem is the gender inequalities in most of African countries that prohibit women from achieving their full potentials due to the legal and economic constraints especially those related to their rights of assets acquisition and access to education and training essential to increase their productivity.

Key Words: Women Empowerment, Africa, Sustainable Development, Inclusive Growth.

مقدمة:

ظهر مصطلح تمكين المرأة على نطاق واسع في التسعينات كجزء أساسي من إستراتيجيات وسياسات التنمية الإقتصادية في تلك الفترة. فظهر بشكل صريح في اعلان وثيقة العمل للمؤتمر العالمي للتعليم للجميع عام 1990، ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992، ومؤتمر حقوق الانسان عام 1993: والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام 1994، قمة العالم للتنمية الاجتماعية عام 1995، والمؤتمرات الاقليمية التمهيدية للمؤتمر العالمي للمرأة عام 1995. وقد انعكس هذا الإدراك الواسع لأهمية دور المرأة في التنمية في صياغة الأمم المتحدة لأهداف الألفية للتنمية ومن بعدها كجزء رئيسي من أهداف التنمية المستدامة (Bradshaw & others, 2013)

وتهدف هذه الورقة إلى تحليل وضع المرأة الأفريقية باستخدام مجموعة مختلفة من مؤشرات التمكين والوقوف على أهم المعوقات، أو نقاط الضعف التي تواجه تمكين المرأة الأفريقية والجهود الأفريقية المبذولة لتذليل هذه العقبات. وبذلك تنقسم هذه الورقة إلى أربعة أجزاء: يتعلق الأول بمفهوم تمكين المرأة وأبعاده المختلفة بوجه عام ومفهوم التمكين الإقتصادي للمرأة على وجه خاص. ثم الجزء الثاني لعرض العلاقة بين تمكين المرأة وتحقيق التنمية المستدامة. ثم استعراض مؤشرات تمكين المرأة في إفريقيا وتحليل اتجاهاتها وأبعادها المختلفة، ثم عرض لأهم الجهود الأفريقية المبذولة لتحقيق هذا التمكين سواء على مستوى الدول أو على الـ قارة وسبل تعزيزه والتغلب على ما يواجهه من معوقات.

أولاً: تعريف تمكين المرأة وأبعاده:

ويعد مفهوم التمكين هو أكثر المفاهيم اعترافاً بالمرأة كعنصر وشريك فعال في التنمية. ويعني هذا المصطلح: القضاء على كل مظاهر التمييز ضد المرأة إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. فوفقاً لمدخل أو مفهوم التمكين فإن التنمية يجب أن تتضمن امتلاك الإناث لعناصر القوة الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية، والتي تمكنهن من الإعتماد على الذات في تحسين أوضاعهن الإجتماعية، والمعيشية، والمادية على نحو متواصل والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس كل جوانب حياتهن. (Bhoganadam, 2014)

وبذلك يمكن تعريف **تمكين المرأة** بأنه يعني: إدماج الإناث في أنشطة التنمية الرئيسية، بهدف زيادة النشاط الإقتصادي للمرأة من جهة، والسياسي، والاجتماعي، من جهة أخرى، وذلك من خلال منحها المساواة

في فرص التعليم والتدريب والمساواة في الحصول على الموارد والتحكم بها، والحق في المشاركة في السلطة واتخاذ القرارات، واعتبار المرأة جزءا من صيغة التنمية وليس عنصرا اضافياً. ومن هنا فإن لتمكين المرأة ثلاثة أبعاد: التمكين الإقتصادي والتمكين الاجتماعي والتمكين السياسي. (عكور،2011)

وبالتركيز على مفهوم **التمكين الإقتصادي للمرأة**، فيقصد بهذا المصطلح: زيادة مشاركة أو مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادي من خلال إزالة كافة العقبات التي تحول دون تمكنها من ممارسة دورها الإقتصادي وتفاعلها مع السياسات الإقتصادية في الدولة، ومن أهم عناصره: المساواة في الحصول على الموارد الإقتصادية وإتاحة التدريب والمعرفة التي تعزز مكانتها الإقتصادية (عكور،2011).

ثانياً: التمكين الإقتصادي للمرأة والتنمية المستدامة:

بدأ الاهتمام بموضوعات تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وعلاقتها بالنمو الإقتصادي منذ الثمانينات. حيث اتجهت العديد من الدراسات الإقتصادية في هذه الفترة للربط بين مؤشرات المساواة النوعية ومؤشرات الإقتصاد الكلي مثل التجارة والاستثمار والنمو الإقتصادي، بهدف بناء سياسات إقتصادية تراعي وتؤثر ايجاباً على قضايا المرأة. وقد أثارت هذه القضايا ومازالت جدلاً واسعاً ما بين مؤيد لأهمية التمكين والمساواة في تحقيق التنمية الإقتصادية وبين مهمش له. فمن ناحية يرى الإتجاه الأول أن قضايا مثل التمكين وتحقيق المساواة بين النوعين وإن كانت مهمة كقضايا حقوقية أو إنسانية إلا أن أهميتها الإقتصادية في رفع الكفاءة ومستويات الرفاهة وتحقيق التنمية محدودة ومرتبطة بالإقتصادات ذات الطبيعة الهشة أو الضعيفة والتي تحتاج إلى اصلاحات هيكلية كاملة تتعدى ولا تقتصر على قضايا المساواة (Berik and others, 2009).

أما الإتجاه الثاني فيرى أن لتحقيق العدالة بين النوعين وتمكين المرأة أثراً كبيراً على مؤشرات الإقتصاد الكلي ومن أهمها النمو الإقتصادي. فلتقليل التفاوت وتحقيق التمكين أثراً في الأجل الطويل على كفاءة سوق العمل كما أنه يساعد على الوصول إلى مستويات التشغيل الكامل لكل الطاقات والإمكانات الممكنة في الدولة؛ إلا أن هذا الأثر يعتمد على عدة عوامل منها طبيعة الهياكل الإقتصادية للدولة (متقدمة أم غير متقدمة، صناعية أم زراعية...)، ومكمن التفاوت فيها (الدخل، التعليم، حقوق الملكية...) (Duflo, 2011).

ويمكن إجمال أهم القنوات التي يؤثر من خلالها تمكين المرأة وتقليل التفاوت بين النوعين على النمو الإقتصادي والتنمية فيما يلي:

1) إن ارتفاع معدلات التعليم بين الإناث ترتبط بصورة كبيرة بانخفاض معدلات الخصوبة كما ترتبط بزيادة معدلات الادخار في الأسر المعيشية.
2) كذلك ترتبط قدرة الإناث على اتخاذ القرارات الإقتصادية داخل الأسرة بتوجيه جزء أكبر من الانفاق على الاحتياجات الأساسية للاطفال مثل التعليم والصحة وبالتالي رفع كفاءة الأجيال القادمة.
3) من خلال هذا التأثير على معدلات التعليم والادخار، يؤثر تمكين المرأة وتحقيق معدلات أفضل للمساواة بين النوعين في الأجل الطويل بشكل إيجابي على خصائص عرض العمل والانتاجية ومعدلات الاستثمار.
4) يساعد تمكين المرأة بصورة أساسية على الاستفادة من طاقات انتاجية موجودة بالفعل في المجتمع ولكنهاغير مستغلة، مما يعني كفاءة أكبر في استغلال عناصر الانتاج المتاحة.

وبذلك يعد التمكين الإقتصادي للمرأة بشكل عام ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل في الأجلين القصير والطويل، وهو الأمر الذي أكدته العديد من التقارير والدراسات التطبيقية. وهو ما يحتم على أية إستراتيجية تستهدف تحقيق التنمية أو الحد من الفقر أو تحقيق الأمن الغذائي التركيز على تمكين المرأة بإعتبارها شريكاً أساسياً، وذلك لما لهذا التمكين من انعكاسات ووفورات خارجية مرتبطة بعملية التنمية لا تقتصر على تحقيق النمو الإقتصادي مثل تحسن مؤشرات التعليم والصحة والتغذية (OECD, 2011). فعلى سبيل المثال أشار تقرير لمنظمة الغذاء والزراعة (الفاو) عن وضع الإناث في قطاع الزراعة، إلى أن تقليص فجوة النوع[1] وتحقيق المساواة بين الإناث والرجال في قطاع الزراعة قد يؤدي إلى خفض عدد الأفراد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بمعدل يتراوح ما بين 100 إلى 150 مليون فرد؛ كما أن زيادة

[1] يقصد بفجوة النوع الفرق بين الذكور والإناث في الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية وذلك من خلال قياس التفاوت في مؤشرات الصحة والتعليم والاقتصاد والسياسة. لمزيد من التفاصيل عن مكونات المؤشر وطريقة حسابه انظر:
World Bank Forum: **What is the Gender Gap and Why is it Getting Wider?**, at:
www.weforum.org/agenda/2017/11/the-gender-gap-actually-got-worse-im-2017/

دخل الإناث بمقدار عشرة دولارات يحقق تحسناً في مؤشرات تغذية وصحة الاطفال مماثلة لزيادة دخل الرجل بـ 110 دولار (FAO, 2011). كذلك فقد أشار تقرير لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن إتاحة فرص للحصول على المدخلات الزراعية للنساء مماثلة لتلك المتاحة للذكور قد تؤدي إلى زيادة الانتاج الزراعي في إفريقيا بنسبة تصل إلى أكثر من 20% (Sohail, 2014). كذلك فقد أشار تقرير التنمية البشرية في إفريقيا لعام 2016. إلى أن غياب المساواة بين الجنسين في إفريقيا تكلف القارة قرابة 6% من ناتجها المحلي الاجمالي. كذلك فإن تدهور مؤشرات المساواة بين الجنسين بـ 1% تؤدي إلى انخفاض قيمة دليل التنمية البشرية بحوالي 0.75% (UNDP, 2016). وفي دراسة أخرى عن أثر عدم المساواة بين الذكور والاناث في التعليم والتوظف على النمو الإقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب أسيا (Klasen & others, 2009)، وجد الباحثان أن الدول التي يرتفع فيها التفاوت بين الجنسين خصوصاً فيما يتعلق بالتعليم تشهد معدلات نمواً إقتصادياً أبطأ من الدول الأكثر مساواة أو عدالة. وفي دراسة أعدها البنك الدولي عام 2003 (WBGDG, 2003)، أظهرت الدراسة أن الدول الأفريقية إذا ما كانت قد نجحت في الفترة (1960–1992) في تقليص الفجوة بين الذكور والإناث بنفس المعدلات التي تمت في دول شرق اسيا، لكانت قد حققت معدلات نمو إقتصادي لمتوسط دخل الفرد من الناتج القومي تكاد تكون ضعف تلك التي تحققت في شرق اسيا. وفي دراسة عن المساوة بين النوعين ودورها في الحد من الفقر في السنغال (Koopman,2009)، وجد الباحث أن زيادة فرص الإناث في المجتمعات الزراعية للوصول إلى أصول الانتاج وامتلاك الأراضي الزراعي قد ارتبط بشكل مباشر برفع معدلات الانتاج وتحسين مؤشرات الأمن الغذائي في السنغال.

وانطلاقاً من أهمية دور المرأة في التنمية الإقتصادية، جاء تمكين المرأة وتحقيق العدالة بين النوعين (الذكور والاناث) كجزء أساسي وصريح في أهداف التنمية المستدامة. حيث نص الهدف الخامس للتنمية المستدامة على **تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل الإناث والفتيات**. وذلك باعتبار أن المساواة والتمكين ليسا فقط حقاً من حقوق الانسان، وإنما أساساً من الأسس الضرورية اللازمة لاحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم. كما أن توفير التكافؤ أمام الإناث والفتيات في الحصول على التعليم، والرعاية الصحية والعمل اللائق، والمشاركة في المجالات السياسية والإقتصادية وصنع القرارا سيكون أساساً ومحركاً لبناء الإقتصادات المستدامة. وقد انبثق عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية هي (UN, 2018):

1) القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الإناث والفتيات.
2) القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع الإناث والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.
3) القضاء على جميع الممارسات الضارة، مثل زواج الاطفال والزواج المبكر والقسري.
4) الإعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبني التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسئولية داخل الأسرة المعيشية.
5) كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والإقتصادية والعامة.
6) القيام بالإصلاحات اللازمة لحصول المرأة على حقوق متساوية في الموارد الإقتصادية، وكذلك تمكينها من الحصول على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعي ة، وفقًا للقوانين الوطنية.
7) اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للتنفيذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة بالفعل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل الإناث والفتيات على جميع المستويات.

ثالثاً: مؤشرات تمكين المرأة في إفريقيا:

تعتبر القارة الأفريقية من أكثر الاقاليم التي تلعب فيها الإناث دوراً محورياً في النشاط الإقتصادي. فالإناث في إفريقيا يمارسن أغلب الأنشطة الزراعية، حيث تصل نسبة مساهمة الإناث في العمالة الزراعية في بعض الدول الأفريقية إلى حوالي 70% كما تشكلن قرابة 66% من العمالة الزراعية غير الرسمية (OECD, 2011).

ومع ذلك وعلى الرغم من أهمية دور الإناث في الإقتصادات الأفريقية، لا تزال مؤشرات تمكين المرأة الأفريقية تبين بوضوح وجود اختلالات أو تمييز ضد الإناث في الكثير من الدول الأفريقية، خاصة فيما يتعلق بتملك الأصول الإنتاجية وفرص الحصول عليها، ونسب المشاركة في العمل في الإقتصاد الرسمي والقدرة على الحصول على مدخلات ومستلزمات الإنتاج. هذا بالإضافة إلى تواجدهن في بيئة عمل مناهضة للنساء، وفي ظل ضعف، إن لم يكن في بعض الأحوال غياب، لقوانين وتشريعات تضمن الحماية المجتمعية

لهن، هذا بالإضافة إلى التفاوتات الواضحة في مؤشرات التعليم والصحة، وكذلك التفاوت في مستويات الأجور بين الإناث والرجال في نفس مجالات العمل والتي قدرت وفقاً لتقرير التنمية البشرية في إفريقيا لعام 2016 بحوالي 30% في القطاع الزراعي وحده.(UNDP, 2016)

ويمكن تحليل وضع تمكين المرأة في إفريقيا بإستخدام العديد من مؤشرات، إلا أن هذه الورقة تركز على أربعة منها، هي: دليل التنمية النوعية، دليل عدم المساواة بين النوعين، مؤشر المساواة النوعية في افريقيا، و دليل النوع والتنمية الإفريقي.

1) دليل التنمية النوعية Gender Development Index:

وضع هذا الدليل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة للتعبير عن الفجوة النوعية في مؤشر التنمية البشرية بأبعاده الثلاث: الصحة، والتعليم، والدخل، حيث يعبر هذا المؤشر عن نسبة ما حققته الإناث في هذه الأبعاد مقارنة بالذكور. ويحسب كنسبة قيمة دليل التنمية البشرية للاناث إلى دليل التنمية البشرية للذكور، وكلما اقترب من الواحد الصحيح دل على وضع أكثر تكافؤاً بين الذكور والإناث[1]. وبالنظر لقيمة هذا المؤشر في إفريقيا جنوب الصحراء يلاحظ أن الإناث قد حققن حوالي 89% فقط من مؤشر التنمية البشرية للذكور. وبالرغم من ارتفاع قيمة هذا المؤشر مقارنة بأقاليم نامية أخرى مثل جنوب اسيا والدول العربية، إلا أنه لايزال يعبر عن الغياب النسبي للعدالة أو تكافؤ الفرص ين الذكور والاناث في إفريقيا وذلك كما يتبين من الشكل رقم (1).

[1] لمزيد من التفاصيل عن طريقة حساب المؤشر انظر:
UNDP: **Human Development Indices and Indicators: 2018 Statistical Updates**, at: http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2018_technical_notes.pdf

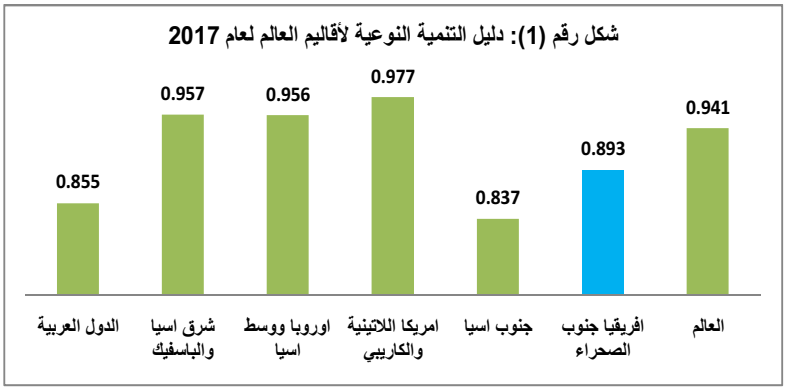

تم اعداده بالاعتماد على بيانات قاعدة البيانات الالكترونية للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة، والمتوفرة على:
http://hdr.undp.org/en/composite/GDI

ويبين الجدول رقم (1) التفاوت في الأبعاد المختلفة للدليل في افريقيا جنوب الصحراء، ويتضح من هذا الجدول أن المصدر الرئيسي للتفاوت بين الذكور والإناث في افريقيا جنوب الصحراء هو التفاوت في الدخل، حيث تبلغ نسبة الدخل التي تتحصل عليه الإناث إلى الذكور حوالي 0.68، يليه التفاوت في التعليم حيث بلغت نسبة سنوات الدراسة للاناث إلى الذكور حوالي 0.72. إلا أن هذا المؤشر بصورته الحالية لا يعبر بشكل كامل عن واقع وضع المرأة في افريقيا ففي البعد الخاص بالصحة على سبيل المثال يظهر أن العمر المتوقع عند الميلاد لإناث أكبر من الرجال مما قد يعطي انطباعاً خاطئاً أن مؤشرات الصحة للمرأة الأفريقية أفضل من الرجل، حيث يتجاهل هذه الدليل مؤشرات أكثر أهمية من العمر المتوقع وأكثر تعبيراً عن وضع الصحة للإناث مثل المؤشرات الخاصة بالصحة الانجابية مثل معدل وفيات الأمهات، وعدد حالات الولادة التي تتم دون اشراف طبي.

جدول رقم (1): أبعاد دليل التنمية النوعية في افريقيا جنوب الصحراء لعام 2018

دليل التنمية البشرية		العمر المتوقع عند الميلاد		العدد المتوقع للسنوات الدراسية		متوسط سنوات الدراسة		نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي	
الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
0.506	0.567	62.4	59	9.5	10.6	4.7	6.5	2763	4034
نسبة الإناث للذكور		1.057		0.896		0.723		0.685	

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: **أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي لعام 2018** (نيويورك: البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، 2018). ص.37

أما على مستوى الأقاليم، فيلاحظ أن وضع الإناث في شرق وجنوب القارة الأفريقية هو أفضل حالاً من وضعهن في شمال ووسط القارة بينما يكون المؤشر في أدنى قيمه في غرب إفريقيا. إلا أن نظرة أكثر تفصيلاً إلى أبعاد هذا المؤشر الثلاثة يبين أن المصدر الرئيسي لهذا التفاوت في الأداء بين الأقاليم الأفريقية يرجع إلى التفاوت في المؤشر المتعلق بدخل الدخل خاصة في منطقة شمال إفريقيا (UNDP, 2016) وذلك كما يتبين من الشكل رقم (2).

شكل رقم (2): دليل التنمية البشرية الاجمالي للاناث والذكور في الأقاليم الأفريقية لعام 2015

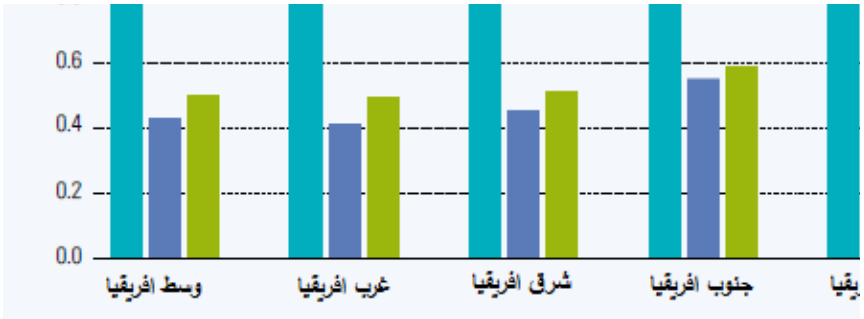

UNDP: **African Human Development Report 2016: Accelerating Gender Equality & Women's Empowerment in Africa** / New York : UNDP, 2016).

2) **دليل عدم المساواة بين الجنسين Gender Inequality Index[1]:**

يصدر هذا المؤشر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP، ويشمل حساب هذا المؤشر ثلاثة أبعاد: الصحة الإنجابية (حالات الوفيات المرتبطة بالولادة، حالات الولادة بين المراهقات)، التمكين (نسبة المقاعد النيابية للنساء، ونسبة التحصيل الدراسي للنساء في التعليم العالي والثانوي)، والنشاط الإقتصادي (نسبة الإناث في اجمالي القوى العاملة). وكلما اقتربت قيمة هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على مساواة أكثر بين الجنسين. وقد بلغ متوسط مؤشر عدم المساواة بين الجنسين لإفريقيا جنوب الصحراء عام 2018 حوالي 0.569، وهو ما يعني أن وضع المرأة الأفريقية أدنى من المتوسط العام للدول النامية الذي يبلغ 0.468 و المتوسط العالمي الذي بلغ في نفس العام 0.441 (UNDP, 2018). وبمقارنة قيمة المؤشر في إفريقيا مع باقي اقاليم العالم يلاحظ كذلك أن إفريقيا تحتل المرتبة الأخيرة وذلك كما يتبين من الشكل التالي:

شكل رقم (3): دليل عدم المساواة بين الجنسين لعام 2018

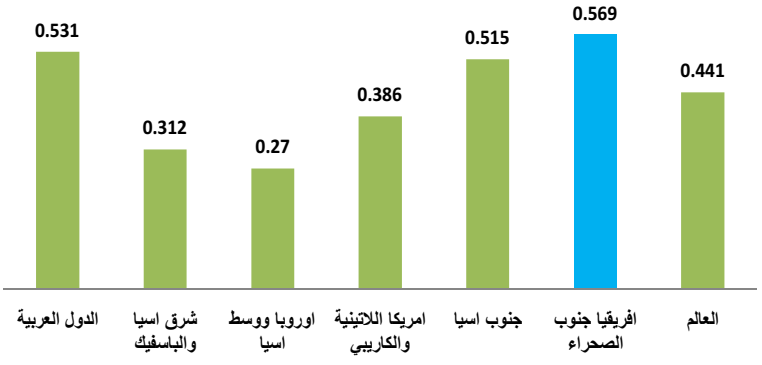

تم اعداده من قاعدة البيانات الالكترونية للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة، والمتوفرة على:
http://hdr.undp.org/en/content/gender-inequality-index-gii

وبنظرة أكثر تفصيلاً لمصادر التفاوت في هذا المؤشر، يلاحظ أن وضع الإناث في إفريقيا جنوب الصحراء أفضل من المتوسط العام للدول النامية فيما يتعلق بمؤشرات التمكين السياسي والمشاركة في العمل. إلا أن مصدر التراجع هو تدني مؤشرات التعليم وارتفاع التفاوت فيها، وكذلك مؤشرات الصحة كمعدلات وفيات

[1] يطلق عليه في النسخة العربية لدليل التنمية البشرية: دليل الفوارق بين الجنسين.

المواليد وارتفاع حالات الزواج المبكر في إفريقيا وذلك كما يتبين من الجدول رقم (2). فعلى سبيل المثال بينما يبلغ متوسط نسبة مقاعد السيدات في البرلمانات الأفريقية حوالي 23.3% مقارنة بحوالي 21% في الدول النامية، نجد أن أكثر من 40% من الإناث في إفريقيا متزوجات في سن أقل من 19 سنة وأكثر من 50% من الإناث لا يجدن الرعاية الصحية المناسبة عند عمليات الولادة. كذلك يلاحظ من قيمة هذا المؤشر على مستوى الدول الأفريقية أن هناك مجموعة من الدول الأفريقية تتمتع بوضع جيد فيما يتعلق بالمساواة من الجنسين ومنها: تونس التي بلغ ترتيبها (48) على مستوى دول العالم يليها رواندا (80) وجنوب إفريقيا (81) والجزائر (83) وموريشيوس (85) (UNDP, 2018).

جدول رقم (2)

أبعاد دليل التنمية النوعي في افريقيا جنوب الصحراء لعام 2018

عدد وفيات الأمهات لكل 100,000 مولود حي	عدد المواليد لكل 1,000 امرأة من الفئة العمرية 1-19 سنة	نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها الإناث	الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل كنسبة مئوية من السكان في الفئة العمرية أكبر من 25 سنة		معدل المشاركة في القوى العاملة (نسبة مئوية من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر)	
			الاناث	الذكور	الاناث	الذكور
549	101.3	23.5	28.8	39.2	65.2	74

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: **أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي لعام 2018** (نيويورك: البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، 2018). ص.37

3) **مؤشر المساواة النوعية في إفريقيا African Gender Equality Index:**

أعد هذا المؤشر بنك التنمية الأفريقية لتقييم وضع المرأة الأفريقية من خلال أبعاد ثلاثة لتمكين المرأة هي: إتاحة الفرص الإقتصادية، التنمية البشرية، والأطر التشريعية والمؤسسية. وتتراوح قيمة هذا المؤشر من صفر الى 100، حيث يدل ارتفاع قيمته على وضع افضل للمرأة. ويعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات

المعبرة عن مفهوم تمكين المرأة فلا يقصر مفهوم التمكين على فرص العمل أو التعليم فقط وإنما يتضمن مؤشرات تفصيلية إقتصادية وغير إقتصادية للتمكين وذلك على النحو التالي (AFDB, 2015):

أولاً: المساواة الإقتصادية: وتشمل مؤشرات نسبة الإناث في العمالة، التفاوت في الأجور بين الإناث والذكور، نصيب الإناث من الائتمان والخدمات المصرفية.

ثانياً: مؤشرات التنمية البشرية: تتضمن مؤشرات التعليم والصحة مثل معدل التحاق الاناث بمراحل التعليم المختلفة، ومعدلات الأمية، ومعدل وفيات المواليد، معدل حالات الولادة التي تتم تحت اشراف طبي... وهكذا.

ثالثاً: مؤشرات الاطار المؤسسي والتشريعي والسياسي: وتشمل نسبة المقاعد البرلمانية النسائية، ونسبة المناصب الوزارية والقضائية التي تشغلها الإناث، والمساواة في الحقوق القانونية والدستورية بين الإناث والرجال، والمساواة في قوانين الاحوال الشخصية.

بالنظر لقيمة هذا المؤشر في الدول الأفريقية، يلاحظ أن قيمته تتراوح بين (0.74 إلى 15.8). وتعد جنوب إفريقيا ورواندا وناميبيا وموريشيوس ومالاوي أعلى خمس دول في إفريقيا وأكثرها إحرازا للتحسن في مؤشرات تمكين المرأة . كما أن رواندا تعد من أعلى دول العالم وليس إفريقيا فقط من حيث مستوى التمثيل السياسي للمرأة حيث تتجاوز نسبة المقاعد المخصصة للسيدات في البرلمان الرواندي النصف.

وبنظرة أكثر تفصيلاً لأبعاد هذا المؤشر يلاحظ تدني المؤشرات المتعلقة بالبعد الإقتصادي للمؤشر والخاص بقدرة الإناث على المشاركة الفعالة في العملية الانتاجية من خلال ضمان حصولهن على الأصول الانتاجية وهو ما يؤدي إلى انخفاض انتاجية الإناث في إفريقيا. فعلى سبيل المثال وجد أن المزارعات من الإناث ينتجن أقل من الذكور في اثيوبيا بحوالي 26% وفي غانا بحوالي 17%. ومن ناحية أخرى وبالرغم من تقارب نسب المشاركة في العملية الانتاجية بين الذكور والإناث في العديد من الدول الأفريقية نجد أن هناك تفاوتات واضحة في الأجور ففي المتوسط لا تتعدى أجور الإناث ثلثي أجور الذكور في نفس الوظيفة. وهناك 15 دولة افريقية فقط لديها قوانين تجرم هذه التفرقة. كذلك فإن في كثير من الدول الأفريقية تواجه الإناث عوائق في تملك الاراضي الزراعية ففي مالي على سبيل المثال لا تتجاوز الملكية الزراعية للسيدات 5% من الاراضي الزراعية بينما تصل هذه النسبة إلى 30% في بتسوانا والرأس الأخضر ومالاوي وذلك

بسبب العادات والتقاليد في بعض المناطق ووجود تشريعات مانعة في مناطق أخرى. أما الخدمات المالية فمع أن وضع مؤشراتها في إفريقيا يعد متدنياً نسبيا فيما يتعلق بتقديم الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي (فحوالي 24% فقط من السكان في إفريقيا لديهم حسابات بنكية مما يترك 76% من السكان غير متعاملين مع الجهاز المصرفي يشكلون أكثر من 500 مليون نسمة)، إلا إن وضع الإناث في هذا الاطار أكثر تدهوراً حيث تبلغ نسبة الإناث اللاتي يمتلكن حسابات مصرفية 22% فقط (AFDB, 2015).

وتحتل مالاوي المرتبة الأولى بين الدول الأفريقية من حيث توفير مناخ إقتصادي ملائم للنساء وذلك نتيجة لجهودها في تحسين المناخ المؤسسي والتشريعي للمشاركة الإقتصادية للنساء وكذلك تقديم برامج تدريبية وخدمات انتاجية لهن وتسهيل حصولهن على الاصول الانتاجية اللازمة. يليها جامبيا في المرتبة الثانية ثم إفريقيا الوسطى و بتسوانا ورواندا. وتعد تنزانيا من أعلى الدول الأفريقية من حيث مشاركة الإناث في القوى العاملة. (AFDB, 2015)

4) **دليل النوع والتنمية في الإفريقي African Gender & Development Index:**

طور هذا المؤشر من خلال المركز الافريقي للتنمية الاجتماعية والنوعي (ACGSD) African Center for Gender & Social Development ، والتابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا UNECA عام 2004. ويشمل هذا الدليل جزئين: الجزء الأول هو تقييم كمي للتمكين الإقتصادي والسياسي والاجتماعي للمرأة في افريقيا، ويتم حسابه من خلال: **دليل الوضع النوعي Gender Status Index (GSI)**، أما الثاني فيقييم الجهود الحكومية تجاه قضايا تمكين المرأة وذلك من خلال **مؤشر تقدم المرأة الأفريقية African Women's Progress Scoreboard (AWPS)**[1]. يتميز هذا المؤشر بميزتين أساسيتين:

1- يعد أكثر شمولاً من المؤشرات الثلاثة السابقة حيث يضم البعد الاجتماعي للتمكين التفاوت النوعي في مؤشرات التعليم المختلفة مثل الإلمام بالقراءة والكتابة، الالتحاق بالتعليم ومعدلات اتمام الدراسة

[1] لمزيد من التفاصيل عن هذا الدليل ومؤشراته الفرعية وكيفية حسابه انظر:
United Nations Economic Commission for Africa (UNECA): **African Gender & Development Index Regional Synthesis Report: Measuring Gender Equality & Women's Empowerment in Africa.** (Addis Ababa: UNECA, 2017).

في مراحل التعليم المختلفة. ومؤشرات الصحة مثل الاطفال ناقصي الوزن، ومعدل وفيات الاطفال دون الخامسة ومعدلات الاصابة بمرض الأيدز في الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة. أما البعد الإقتصادي فيشمل: التفاوت في الدخل والأجور في القطاعات الإقتصادية المختلفة في الإقتصادين الرسمي وغير الرسمي. والتفاوت في معدلات التوظف، والقدرة على الحصول على مدخلات ومستلزمات الانتاج، وكذلك معدلات الإناث تحت خط الفقر. وأخيرا البعد السياسي ويشمل معدلات المشاركة النسائية في العملية السياسية ومعدل شغل الإناث للوظائف القيادية الحكومية في الدولة.

2- يتميز كذلك عن المؤشرين السابقين في كونه يشمل كذلك بعد اً خاصاً بجهود الحكومات في التعامل مع مشكلات وقضايا المرأة: مثل مواجهة العنف ضد المرأة، الجهود المبذولة لتعديل الأطر التشريعية لإفساح المجال أمام مشاركة الإناث في العملية السياسية، وتفعيل المعاهدات والاتفاقات الدولية في مجال قضايا تمكين المرأة.

إلا أن هذا المؤشر لايزال في مراحله الأولى ولا يغطي كامل الدول الأفريقية وإنما اقتصر حسابه على خمسة وعشرين دولة إفريقية فقط على مرحلتين[1]، إلا أنه لا يزال يعطي صورة عامة عن وضع ومشكلات تمكين المرأة الأفريقية. ويلاحظ من الشكل رقم (4) والخاص بالأبعاد المختلفة لمؤشر وضع المرأة GSI في مجموعة من الدول الأفريقية، أن البعد السياسي للتمكين هو الأكثر تدنياً بين الأبعاد المختلفة التي يشملها المؤشر والأكثر تفاوتاً أيضاً حيث تبلغ قيمته المتوسطة 0.27 بينما يبلغ معدل الإختلاف[2] الخاص به حوالي 47.25% مقارنة بمعامل الإختلاف للمؤشر الخاص بالبعدين الاجتماعي والإقتصادي والذي بلغ حوالي5.9% و 17.82% على التوالي بمعنى كونهما أكثر اتساقاً من البعد السياسي(ACGSD, 2017) .

وبالنظر بصورة أكثر تفصيلاً للبعد الإقتصادي للمؤشر، يقيس هذا البعد التفاوت بين الجنسين فيما يتعلق بالقدرة على الحصول على الفرص الإقتصادية المتاحة، وذلك من خلال قياس التفاوت بين النوعين في عدة مجالات: الدخل، معدلات التوظف في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، القدرة على حصول على الأصول الانتاجية وشغل المناصب الإدارية العليا كمؤشرات مركبة من عدد من المؤشرات الفرعية يصل

[1] الدول الأفريقية التي تم حساب المؤشر لها في المرحلة الأولي هي: بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، إثيوبيا، مصر، غانا، مدغشقر، موزمبيق، جنوب إفريقيا، تنزانيا، تونس، أوغندا. أما المرحلة الثانية فشملت: بتسوانا، الرأس الأخضر، الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، الكونغو الديموقراطية، جامبيا، كينيا، مالاوي، مالي، السنغال، توجو، وزامبيا.

[2] يستخدم معامل التغاير Coefficient of Variation لقياس مدى تشتت القيم حول وسطها الحسابي وهو عبارة عن النسبة المئوية للانحراف المعياري لبيانات متغير لوسطه الحسابي.

إجماليها إلى عشرين مؤشر فرعي للبعد الإقتصادي وحده. ويبين الشكل رقم (5) المؤشرين المجمعين للدخل والأجور في مجموعة من الدول الأفريقية.

شكل رقم (4): دليل الوضع النوعي (GSI) لمجموعة من الدول الإفريقية لعام 2017

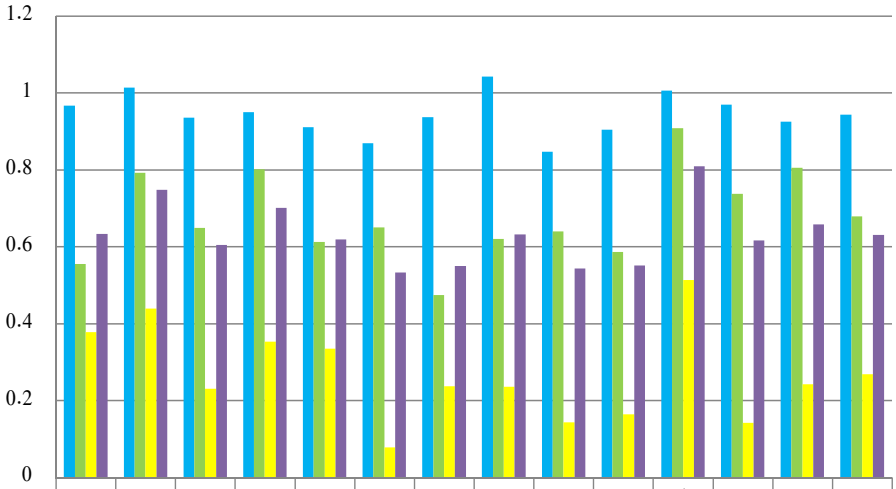

	كينيا	بوتسوانا	مالاوي	زامبيا	جامبيا	توجو	كوت ديفوار	السنغال	مالي	الكونغو الديموقراطية	الرأس الأخضر	الكونغو	جيبوتي	المتوسط
البعد الاجتماعي	0.968	1.015	0.937	0.951	0.912	0.871	0.938	1.043	0.848	0.906	1.007	0.971	0.926	0.945
البعد الاقتصادي	0.556	0.793	0.65	0.802	0.614	0.651	0.476	0.621	0.641	0.587	0.909	0.739	0.806	0.68
البعد السياسي	0.379	0.44	0.232	0.355	0.336	0.08	0.238	0.237	0.145	0.166	0.515	0.143	0.244	0.27
GSI	0.634	0.749	0.606	0.703	0.621	0.534	0.551	0.634	0.545	0.553	0.810	0.618	0.659	0.632

تم اعداده من البيانات الواردة في:

United Nations Economic Commission for Africa (UNECA): **African Gender & Development Index Regional Synthesis Report: Measuring Gender Equality & Women's Empowerment in Africa.** (Addis Ababa: UNECA, 2017). P.118.

شكل رقم (5): البعد الإقتصادي لدليل الوضع النوعي GSI لكلاً من الأجور والدخل لمجموعة من الدول الأفريقية

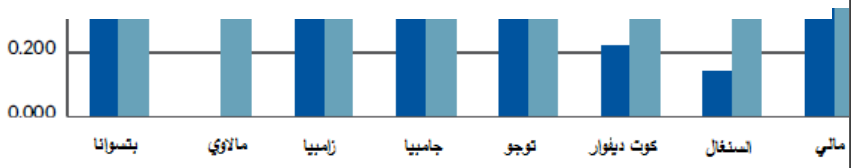

United Nations Economic Commission for Africa (UNECA): **African Gender & Development Index Regional Synthesis Report: Measuring Gender Equality & Women's Empowerment in Africa.** (Addis Ababa: UNECA, 2017). P.31.

وقد بين التقرير الذي أعدته UNECA عن هذا المؤشر (UNECA, 2017) وجود تفاوتات كبيرة بين الرجال والإناث في ممارسة الأنشطة الإقتصادية. فعلى سبيل المثال تتحصل الإناث الافريقيات العاملات في قطاع الزراعة المعيشي على نصف الدخل الذي يتحصل عليه الذكور العاملين في نفس الوظائف في نفس القطاع. وان معظم الدخول التي تتحصل عليها الإناث في افريقيا هي جراء عملهم في القطاع غير الرسمي. أما على مستوى الدول، فقد سجلت دولة السنغال أعلى معدلات التفاوت في الأجور في قطاع الزراعة حيث قدر أجر الرجال بخمسة أضعاف أجر الإناث. وكذلك في كوت ديفوار والتي يرتفع فيها أجور الذكور عن الإناث العاملات بقطاع الزراعة بحوالي 24% بالرغم من أنهن يمثلن النسبة الأكبر من العمالة الزراعية في كلتا الدولتين. هذا الوضع لا يقتصر فقط على هاتين الدولتين وإنما هي السمة العامة في إفريقيا حيث تمارس الإناث الأنشطة الزراعة نظير أجور زهيدة أو حتي دون أجور في حالات كثيرة. أما في القطاعات غير الزراعية فيكون وضع الإناث أفضل نسبياً من حيث المساواة في الدخول، إلا أن التفاوت يظل ملحوظاً في فرص شغل الإناث لمناصب ادارية وقيادية عليا. بحيث يكون هناك مساواة نوعية في الوظائف الدنيا، أما في

الوظائف العليا فيظل هناك تفاوت وتمييز في غير صالح المرأة. كذلك تزداد حدة التفاوت في الدخول في القطاع الخاص بصورة كبيرة عنه في القطاع العام كما يظهر عادة اتجاه في القطاع الخاص إلى تفضيل توظف الذكور عن الإناث.

أما فيما يتعلق بحق المرأة في تملك الأصول الانتاجية، فقد أشار التقرير أيضاً إلى انخفاض حصة الإناث من ملكية الأراضي والعقارات والمنازل ورؤوس الماشية وغيرها من الأصول الانتاجية في القطاع الزراعي. وهو ما أرجعه التقرير إلى عدة عوامل أهمها الحرمان من المواريث، وتحيز البرامج الخاصة بتوزيع وتمليك الأراضي الزراعية، وعادات المجتمعات الأفريقية نفسها. ففي مالاوي على سبيل المثال تكون متوسط الحيازة الزراعية للأسرة المعيشة التي تعولها أمراة حوالي 0.803 هكتار مقارنة بـ1.031 للأسر التي يعولها رجل. أما في كوت ديفوار فتبلغ نسبة الاراضي الزراعية التي تمتلكها الإناث حوالي 5% من اجمالي الاراضي الزراعية فقط. (UNECA, 2017)

رابعاً: جهود تمكين المرأة في إفريقيا وأهم المعوقات التي تواجهها:

سعت الدول الأفريقية في الفترة الأخيرة حثيثاً نحو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الاقليمي. **فعلى المستوى المحلي**؛ هناك العديد من المبادرات المحلية لتمكين المرأة الأفريقية إقتصادياً والتغلب على التحديات التي تواجهها، ففي الكونغو الديموقراطية على سبيل المثال وفي سبيل التغلب على مشكلات التمويل التي تواجه الإناث، أنشأت اكونغو الديموقراطية بنك تجاري برأس مال 15 مليون دولار مخصص لمنح الائتمان للنساء بهدف تذليل مشكلات التمويل وتشجيع الإناث في مجال ريادة الأعمال. وفي جامبيا أنشأت الدولة مجموعة من مؤسسات التمويل متناهي الصغر لتوفير التمويل اللازم لصغار المزارعات. وفي جيبوتي، تم إنشاء مؤسستين ادخار وبرامج منح ائتمان للنساء وغيرهن من الفئات المجتمعية المهمشة، حيث بلغ حجم الائتمان الموجه للنساء من خلالها حوالي 75 مليون فرنك جيبوتي بواقع 85% من الإئتمان الممنوح من المؤسستين.

كذلك فقد صدقت خمسون دولة افريقية على الإتفاقيتين رقم 100 ورقم 111 لمنظمة العمل الدولية (منظمة المل الدولية، 2011) لتعزيز المساواة بين الجنسين في العمل والمتعلقتين بالمساواة في الأجور ومنع التمييز

في الاستخدام والمهنة. وفي هذا الإطار، شرعت العديد من الدول الأفريقية في اجراء إصلاحات قانونية وتشريعية لتعزيز التمكين الإقتصادي للمرأة. ففي جنوب إفريقيا فرضت الدولة غرامات مالية على الشركات التي تمارس هذا التمييز تصل إلى 10% من أرباحها السنوية. وكذلك تم اصدار سياسات للعمالة تراعي المساواة بين الجنسين في كل من تنزانيا وليبريا بهدف جعل سياساتهما الوطنية أكثر اتساقاً مع الاتفاقيتين السابق الاشارة إليهما. أما أنجولا فقد قامت مؤخراً بمجموعة من الاصلاحات في القوانين الخاصة بتشغيل الإناث والأمومة.

أما على الـ ـوى القاري؛ انطلاقاً من أهمية تمكين المرأة في تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها في إفريقيا، جاءت أجندة إفريقيا 2063 لتؤكد على هذه الأهمية من خلال صياغة أهدافها واستراتيجيتها. فقد أكدت أجندة إفريقيا 2063 التي تبناها الاتحاد الافريقي عام 2015 على أن يكون **للنساء دوراً أساسياً وفعالاً في تحقيق التنمية الأفريقية**، وذلك من خلال تعزيز قدرة الإناث في المشاركة في العملية الانتاجية من خلال تعزيز قدراتهن في الحصول على الأصول الانتاجية والتسهيلات الائتمانية. وكذلك تحسين وتعزيز قدراتهن من خلال تشجيع تعليم الاناث، وتوفير الخدمات الصحية لهن. وكذلك تعزيز الاطر التشريعية والقانونية التي تضمن حصولهن على حقوق قانونية ودستورية مساوية للذكور وكذلك مشاركتهن في العملية السياسية. (African Union, 2015)

كذلك فقد اعتمدت الجمعية العامة لرؤساء دول وحكومات الإتحاد الافريقي، أثناء انعقاد قمته العادية في موزمبيق في يوليو 2003[1]، بروتوكول حقوق المرأة في افريقيا الملحق بالميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب (بروتوكول مابوتو). والذي يتضمن التأكيد على الاعتراف بحقوق المرأة في افريقيا وحظر أي تمييز ضدها وتعزيز المساواة على أساس النوع كما ورد في القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي، وكذلك الشراكة

[1] تم اعتماد هذا البروتوكول عام 2003، ودخل حيز التنفيذ في نوفمبر 2005 بعد المصادقة عليه من 15 دولة افريقية. ويبلغ عدد دول الاتحاد الافريقي الموقعة عليه حالياً: 36 دولة وقعت وصادقت و 15 دولة وقعت ولكنها لم تصدق عليه بعد. ويعرف هذا البروتوكول ببروتوكول مابوتو. للاطاع على قائمة الدول وفقاً للتوقيع والتصديق على البروتوكول انظر: اللجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب: **بروتوكول الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب بشأن حقوق المرأة – خارطة التصديق**. في:
http://www.achpr.org/ar/instrumets/women-protocole/

الجديدة لتنمية افريقيا. وقد تناول هذا البروتوكول كافة الحقوق الاجتماعية والإقتصادية والسياسية للمرأة الأفريقية.[1]

الخاتمة:

يلعب تمكين المرأة دوراً محورياً في أي استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة نظراً لدوره في رفع الانتاجية الإقتصادية وتحقيق النمو الإقتصادي وكذلك الوفورات الخارجية للتمكين الإقتصادي للمرأة والتي تمتد إلى المؤشرات غير الإقتصادية كالتعليم والصحة وتحقيق الأمن الغذائي. وتعد القارة الأفريقية حالة خاصة لموضوع تمكين المرأة والاثار التنموية المرتبطة به نظراً للدور المحوري الذي تلعبه الإناث الإفريقيات في الإقتصادات والمجتمعات الأفريقية.

وقد خلصت هذه الورقة من خلال تحليل مؤشرات التمكين الإقتصادي للنساء في إفريقيا إلى أن المشكلة في إفريقيا ليست في المشاركة الإقتصادية للمرأة في حد ذاتها، فمعدلات الانتاج والتوظيف للنساء في إفريقيا مرتفعة نسبياً وإنما تكمن المشكلة في عدم تحقيق الإناث لامكاناتهن الكاملة ومستويات الانتاجية المطلوبة منهن نتيجة المعوقات الإقتصادية والتشريعية خاصة تلك المتعلقة بالحصول على الأصول الانتاجية والتمويل وكذلك بناء وتعزيز قدراتهن من خلال تعزيز حصولهن على التعليم والتدريب اللازم لرفع انتاجيتهن مع إعطاء أولوية خاصة لتمكين المرأة في قطاع الزراعة لما له من أثر مباشر على الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي ورفع مستويات التنمية البشرية لأجيال المستقبلية وغيرها من جوانب التنمية المستدامة.

[1] لمزيد من التفاصيل عن بنود هذا البروتوكول انظر:
جامعة منيسوتا: **بروتوكول حقوق الانسان في افريقيا الملحق بالميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب**، مكتبة حقوق الانسان. في:
http://hrlibrary.umn.edu/arabic/AfricanWomenPro.html

قائمة المراجع الواردة بالبحث:

1- African Development Bank (AFDB): **Empowering African Women: An Agenda for Action** (Abidjan: AFDB, 2015).

2- African Union: Agenda 2063: The Africa we Want (Addis Ababa: African Union 2015).

3- Berik, Gunseli & others*:* Feminist Economics of Inequality, Development, and Growth. **Feminist Economics**, Vol. 3 (15), 2009 Berik, Gunseli atal.*:* Feminist Economics of Inequality, Development, and Growth. **Feminist Economics**, Vol. 3 (15), 2009

4- Bradshaw, Sara & others: **Women's Role in Economic Development: Overcoming the Constraints**, Background paper for the high-level Panel of Eminent Persons on the Post-2015 Development Agenda, Sustainable Development Solution Network, May 2013.

5- Devi Bhoganadam, Syamala: Women Empowerment and Economic Development, **International Journal of Multidisciplinary Management Studies**, Vol.4 (8), August 2014.

6- Food & Agriculture Organization: **The State of Food and Agriculture 2010-2011: Women in Agriculture, closing the gender gap for development** (Rome: FAO, 2011).

7- Klasen, Stephan and Fransheska Lamanna*:"* The Impact of Gender Inequality in Education and Employment on Economic Growth: New Evidence for a Panel of Countries*"***. Feminist Economies**, Vol. 3 (15), 2009.

8- Koopman, Jeanne E.*: "*Globalization Gender, and Poverty in the Senegal River Vally". **Feminist Economics,** Vol.3 (15), 2009.

9- Organization of Economic Cooperation & Development (OECD): **women's Economic Empowerment Issue Paper**. April2011. At: http://www.oecd.org/dac/gender-development/womenseconomicempowerment.htm

10- Sohail, Mariam: "Women Empowerment and Economic Development: An Exploratory Study in Pakistan". **Developing Country Studies**, Vol. 4 (9), 2014

11- United Nations (UN): **Sustainable Development Goals**. At: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/gender-equality/

12- United Nations Development Programme (UNDP): **Human Development Report 2016: Accelerating Gender Equality & Women's Empowerment in Africa** (New York: UNDP, 2016).

13- UNDP: **Human Development Indices and Indicators: 2018 Statistical Updates**, at:

http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2018_technical_notes.pdf

14- United Nations Economic Commission for Africa (UNECA): **African Gender & Development Index Regional Synthesis Report: Measuring Gender Equality & Women's Empowerment in Africa.** (Addis Ababa: UNECA, 2017)

15- World Bank Gender and Development Group (WBGDG): **Gender Equality and the Millennium Development Goals**, WBGDG, 2003.

16- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: **أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي لعام 2018** (نيويورك: البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، 2018).

17- ايمان عكور: التمكين الإقتصادي للمرأة الواقع والافاق: وزارة العمل الأردنية نموذجاً، ندوة" **واقع المرأة العربية في التعليم والتدريب التقني والمهني ودعم مشاركتها في النشاط الإقتصادي**" ، منظمة العمل العربية، الأردن.

18- منظمة العمل الدولية، **تمكين المرأة اجتماعياً وإقتصادياً والمساواة بين الجنسين**، الاجتماع الاقليمي الافريقي الثاني عشر. (جوهانسبرج : منظمة العمل الدولية،2011).